الأمم المتحدة

A/73/725

الجمعية العامة

Distr.: General
30 January 2019
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٣٤ من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نسخة من التقرير الموجز للمؤتمر الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعني بالوساطة، المعنون ”تنفيذ القرار رقم POL-53/45: التحديات والفرص“، والذي انعقد في اسطنبول في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (انظر المرفق)*.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) فريدون هـ. **سينيرلي أوغلو**
الممثل الدائم

* يعمم المرفق باللغات التي قدم بها فقط.

150219 110219 19-01473 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

المؤتمر الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعني بالوساطة، بشأن موضوع "تنفيذ القرار رقم 53/45-POL: التحديات والفرص"

اسطنبول، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

تقرير موجز

موجز تنفيذي

عقدت وزارة الخارجية لجمهورية تركيا، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، المؤتمر الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعني بالوساطة في اسطنبول في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ حول موضوع ''تنفيذ القرار رقم 53/45-POL: التحديات والفرص''. وانضم إلى المؤتمر الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعني بالوساطة ما يزيد عن ١٥٠ مشاركاً، بمن فيهم ممثلون عن ٤١ دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فضلاً عن خبراء وأكاديميين.

وخلال العام المنصرم منذ انعقاد المؤتمر الأول للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعني بالوساطة، حدث تطور هام تمثل في اعتماد القرار رقم 53/45-POL، المعنون ''تعزيز قدرات منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال الوساطة''، خلال الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المعقودة في دكا يومي ٥ و ٦ أيار/مايو ٢٠١٨. وفي حين أن دول أعضاء عديدة في منظمة المؤتمر الإسلامي مارست بالفعل الوساطة في الماضي ممارسة نشطة، فقد نص هذا القرار على إسناد ولاية سياسية قوية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل كفالة اتباعها نهجا أكثر تنظيما وفعالية إزاء الوساطة. كما نص القرار على عدة خطوات محددة قد تسهم في تعزيز قدرات الوساطة لدى منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء الراغبة في ممارسة الوساطة، مثل إنشاء فريق الاتصال لمجموعة أصدقاء الوساطة، وشبكة وسطاء ومبعوثين خاصين وخبراء تابعين لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومواصلة عقد مؤتمرات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على أساس سنوي. وكانت هذه الخطوات قد وردت أيضا في التوصيات المحددة الصادرة عن المؤتمر الأول للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعني بالوساطة، الذي انعقد في اسطنبول في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وبناء على نتائج مؤتمر إسطنبول الأول وقرار منظمة المؤتمر الإسلامي اللاحق رقم 53/45-POL، تمثل الهدف من عقد المؤتمر الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعني بالوساطة في مناقشة ما حققته منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء من حيث تنفيذ القرار المذكور من منظور التحديات والفرص.

وافتتح المؤتمر بكلمة ألقاها كل من صاحب السعادة، يافوز سليم كيران، نائب وزير الخارجية لجمهورية تركيا وسعادة السفير يوسف ألدبعي، الأمين العام المساعد (المعين) للشؤون السياسية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي كلمته الافتتاحية، أشار نائب وزير الخارجية لجمهورية تركيا، صاحب السعادة، يافوز سليم كيران، إلى أن العالم اليوم معرض للأزمات وأن النظام الدولي في حالته الراهنة عاجز عن توفير الحلول. وذكر أن المنطقة الجغرافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي لا يمكنها تفادي ما يترتب على التحديات العالمية من آثار سلبية، وبالمثل، لا يمكن لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تتجاهل النزاعات وتكاليفها البشرية التي تعيق سعي البلدان ومواطنيها إلى العيش في سلام. وباعتبارها ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، تتوفر لدى منظمة المؤتمر الإسلامي إمكانات كبيرة للسعي إلى تحقيق السلام والازدهار. ولفت معالي الوزير كيران الانتباه إلى الجهود التي تبذلها تركيا لزيادة الوعي بدور الوساطة في منع نشوب النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية في إطار الأمم المتحدة، فضلاً عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومؤخراً في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي كلمته الافتتاحية، تلا الأمين العام المساعد (المعين) للشؤون السياسية، معالي السفير ألدبعي بيان الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، صاحب السعادة يوسف بن احمد العثيمين. وأشار إلى أنه منذ انعقاد المؤتمر الأول للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعني بالوساطة في عام ٢٠١٧، حدثت تطورات هامة فيما يتعلق بجهود الوساطة التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي. ويشمل ذلك اعتماد القرار رقم 53/45-POL، وهو أول قرار من نوعه تتخذه المنظمة بشأن الوساطة. وأضاف السفير ألدبعي قائلا إن القرار ينص على إسناد ولاية قوية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي تمكنها من اتباع نهج يتسم بدرجة أكبر من القدرة والكفاءة التنظيميتين في مجال الوساطة.

وعقب الكلمتين الافتتاحيتين، واصل المؤتمر عرض التقرير الجديد ”تحقيق السلام والأمن في عالم من الاضطرابات: تحدٍ صعب يواجه منظمة المؤتمر الإسلامي“ الذي أعده مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، بالتعاون الوثيق مع وحدة السلام والأمن والوساطة بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ووفرت الجلسة المخصصة للأسئلة والأجوبة والمناقشة فرصة لإمعان النظر في النتائج والتوصيات الواردة في التقرير. وتناولت الجلسة التالية وسائل تعزيز قدرات الوساطة لدى منظمة المؤتمر الإسلامي في ضوء القرار رقم 53/45-POL.

وفي أعقاب المؤتمر، انضم دبلوماسيون شباب من ١٧ دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وطلاب من تركيا إلى جلسة محاكاة استغرقت ٣ ساعات لتطوير مهاراتهم في مجال الوساطة بما يتماشى مع ولاية القرار المتعلقة بتوفير الفرص التدريبية.

ويرد أدناه موجز وقائع حلقات النقاش.

موجز وقائع جلستي المؤتمر والنتائج التي تم التوصل إليها

الجلسة الأولى: ”حالة النزاعات في المنطقة الجغرافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي“

استهلت الجلسة الأولى بعرض للتقرير ”تحقيق السلام والأمن في عالم من الاضطرابات: تحدٍ صعب يواجه منظمة المؤتمر الإسلامي“ قام به السفير موسى كولاكليكايا، المدير العام لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. وتناول التقرير الأخطار التي تهدد السلام والأمن في المنطقة الجغرافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فضلا عن العوامل المسببة للنزاعات وما يترتب عليها

من آثار، بهدف منع نشوبها وإدارتها. كما استعرضت جهود منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال الوساطة وتسوية النزاعات واختتمت بإجراء مناقشة حول السياسات.

وفي العرض الذي قدمه، شدد السفير كولاكليكايا على أن العالم الإسلامي عاش في سلام عبر التاريخ، إلا أن الماضي القريب شهد ازدياد النزاعات في جميع أنحاء العالم الإسلامي على الرغم من الاتجاه العالمي نحو تراجع عدد النزاعات. وأشار إلى أن ما نسبته ٦٠ في المائة من النزاعات التي يشهدها العالم تحدث في المنطقة الجغرافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، مما يترتب عليه تكلفة بشرية باهظة من حيث تدفقات اللاجئين الجماعية والمشردين داخليًا. ولفت الانتباه إلى أن ما نسبته ٣٩ في المائة من اللاجئين في العالم يأتون من بلدان مثل سوريا والصومال وأفغانستان. وأشار السفير كولاكليكايا إلى أن التكلفة الإجمالية للنزاعات على الصعيد العالمي تبلغ ١٤,٣ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية وذكر أن منع نشوب النزاعات من خلال الوساطة يظل الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة. ودفع بأن السبب الأساسي للنزاعات هو عدم المساواة وأن التنمية الاقتصادية تتسم بأهمية حيوية. واسترسل قائلا إن ضعف الدولة هي سبب النزاع ونتيجته، مما يؤدي بالتالي إلى إدامة الحلقة المفرغة. أما فيما يتعلق بجهود الوساطة الجارية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، أكد السفير كولاكليكايا أن المنظمة تتمتع بإمكانات كبيرة في هذا المجال، مشيرا إلى البعثات الميدانية في تشاد وأفغانستان وجنوب تايلاند وجنوب الفلبين والصومال والسودان وغينيا وموريتانيا. وفي حالته الراهنة، يتكون هيكل السلام والأمن بمنظمة المؤتمر الإسلامي من مبادرات خاصة مثل وحدة السلام والأمن والوساطة في الأمانة العامة، والمبعوثين الخاصين، ومجلس الحكماء.

وخلال حلقات النقاش التي تلت ذلك، دعي المشاركون إلى إمعان النظر في الحالة الراهنة للتطرف العنيف والنزاع المسلح والعنف المنظم على نطاق المنطقة الجغرافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وفي جدوى الوساطة كوسيلة لمكافحة الراديكالية والتطرف العنيف. كما دعي المشاركون إلى تبادل وجهات النظر حول ما يمكن أن يشكل آليات محتملة لبناء القدرة على الصمود، وكذلك حول الطريقة التي يمكن بها تكييف أو دعم هيكل السلام والأمن بمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل التصدي للتحديات الحالية المتصلة بالنزاعات. وشدد المشاركون على أن تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية يتسم بأهمية أساسية لأنه يذكر الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالحاجة الملحة لاستكشاف الأسباب الجذرية للنزاع على نطاق المنطقة الجغرافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث أن العديد من المشاركين اعتبروا أن النزاعات تعزى في معظمها إلى ضعف الحكم وعدم كفاية مستويات النمو والتنمية الاقتصاديين. إلا أنهم رأوا أنه يصعب تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين في غياب السلام والأمن والاستقرار، مما يعني أن تسوية النزاعات بالطرق السلمية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع تتسمان بأهمية حيوية. وأشير أيضا إلى أنه لا يمكن التفكير في تحقيق النمو الاقتصادي بمعزل عن أي شيء آخر، بل ينبغي التركيز على التنمية الشاملة والمستدامة لتفادي نشوب النزاعات في المستقبل.

وإقرارا بما لتحليل النزاعات من أهمية بالنسبة لأي من جهود الوساطة، أوصي بأن تقوم منظمة المؤتمر الإسلامي بتشكيل فريق عامل أكاديمي للوقوف على النزاعات على نطاق المنطقة الجغرافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل إيجاد العوامل المشتركة بينها. إلا أنه تم الدفع أيضا بأن جهود المنظمة ينبغي ألا تقتصر على مجرد إيجاد إطار أكاديمي. فبغية التمكن من ترجمة النظريات الأكاديمية إلى خطوات عملية، ثمة حاجة إلى وجود إرادة سياسية. وأكد العديد من المشاركين على أن تضافر الجهود ووضع رؤية

مشـتركة لا بد منهما لكفالة تحلي الدول الأعضـاء في المنظمة بالإرادة السـياسـية اللازمة لتعزيز قدرات المنظمة في مجال الوساطة.

وتعقيبا على ما دار من نقاش، أشـار المدير العام لمركز الأبحاث الإحصـائية والاقتصـادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسـلامية إلى أنه ما لم تتوفر لدى المنظمة الإرادة السـياسـية اللازمة لتجد بنفسـها ''الحلول المناسـبة للمشـاكل الخاصـة بها''، فقد تصـبح المنطقة الجغرافية التابعة لها أكثر عرضـة للتدخلات الخارجية. ولذلك فمن الحكمة أن تبحث الدول الأعضـاء بشـكل استباقي عن سـبل للتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في إطار الهيكل الحالي للسلام والأمن بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد أشـير إلى أن معظم النزاعات على نطاق المنطقة الجغرافية لمنظمة المؤتمر الإسـلامي ليسـت نزاعات بين الدول بل نزاعات داخلية جرى تدويلها، وأن الآليات القائمة موجهة نحو التصـدي للنزاعات بين الدول. وبغية المطابقة بين قدرات المنظمة وما يجري فعليا على أرض الواقع، ثمة حاجة إلى إقامة شـراكات مع منظمات إقليمية لديها ما يلزم من خبرات في هذا الصـدد، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

علاوة على ذلك، أوصـي بأن تقوم منظمة المؤتمر الإسـلامي بوضـع آليات للإنذار المبكر. وردا على ذلك، أشـير أيضـا إلى أن الوحدات الميدانية لمنظمة التعاون الإسـلامي تضـطلع بوظائف هامة فيما يتعلق بالقدرات على الإنذار المبكر، وأنه يتعين دعم تلك القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز بعض المشاركين الطبيعة المتغيرة للنزاعات ولاحظوا أنه مع ازدياد الطابع المعقد للنزاعات، تصبح الحاجة إلى حلول ''ذكية'' أكثر إلحاحا. وأشير أيضا إلى أنه، إضافة إلى النزاعات بين الدول، ينبغي توسيع حافظة منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال الوساطة لتشمل أساليب مبتكرة تعالج أيضا الأسباب الجذرية للإرهاب.

الجلسة الثانية: ''تنفيذ القرار رقم 53/45-POL – سبل المضي قدما''

انضـم إلى الجلسـة الثانية كل من طلحة كوسـي، أسـتاذ العلوم السـياسـية المسـاعد ونائب عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة ابن خلدون، بوصفه مدير المناقشة، والسفير سيد حسن رضا، الأمين الخاص لمنطقة الشـرق الأوسـط، ومنظمة المؤتمر الإسـلامي، والشـؤون القانونية في وزارة خارجية باكسـتان، والسـفير ماجد القطارنة، مدير إدارة الشـؤون العربية والشـرق أوسـطية والمتحدث الرسمي باسـم وزارة الخارجية والمغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية، والسـفير عسـكر موسـينوف، رئيس وحدة السـلام والأمن والوساطة بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كمشاركين في المناقشة.

وتخلل المناقشـات التي دارت في الجلسـة الثانية تقييما لما تم تحقيقه في مجال الوسـاطة منذ اعتماد القرار رقم 53/45-POL وجرى التركيز على الخطوات العملية للمضي قدما.

وأشـير إلى أنه يوجد بالفعل وعي متزايد بالوسـاطة في منظمة المؤتمر الإسـلامي، حيث أن الدول الأعضاء ملتزمة بتسخير جهودها وتيسيرها تحقيقا لهذه الغاية. وذهب المشاركون إلى أنه على الرغم من أن المنظمة هي من الجهات الفاعلة النشـطة في مجال الوسـاطة، فإنها تخلفت عن الركب، مقارنة بالأمم المتحدة، فيما يتعلق بتوليد القدرة على الوسـاطة. ومن هذا المنطلق، أشـادوا بالقرار رقم 53/45-POL الذي يوفر أساسًا قويا لتحقيق هذه الغاية وشددوا على ضرورة أن تكون الوساطة أولوية قصوى بالنسبة إلى منظمة المؤتمر الإسـلامي نظرًا لانتشـار النزاعات على نطاق المنطقة الجغرافية التي تغطيها منظمة المؤتمر

الإسلامي. وأشاروا إلى أن القرار المذكور يدل على المساعي التي بذلتها المنظمة مؤخرا من أجل الانضمام إلى النقاش حول الوساطة. وكانت الدورة الخامسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، المعقودة في دكا، دورة حاسمة قررت فيها الدول الأعضاء استخدام الوساطة كوسيلة لحل ''الخلافات والمنازعات'' بالطرق السلمية. وتعقيبا على التقرير الذي أعده مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، لفت المشاركون الانتباه مرة أخرى إلى أن ما نسبته ٦٠ في المائة من النزاعات في العالم تحدث على نطاق المنطقة الجغرافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. غير أنه أشير إلى أن ذلك ينبغي ألا يتخذ ذريعة للتشاؤم والتقاعس عن العمل. وهذه الحقيقة تكفي للدلالة على الحاجة الملحة إلى لجوء الدول الأعضاء في المنظمة إلى الوساطة كطريقة سلمية لمنع نشوب النزاعات وحلها، وأن إدراك تلك الحقيقة يوفر في حد ذاته فرصاً لبذل المزيد من الجهود.

ودفع بوجود فجوة واسعة بين النية في العمل بنشاط في مجال الوساطة والقدرات المتاحة لتحقيق تلك الغاية. وإن ذلك يدل على الانفصام القائم بين صنع القرار والتنفيذ. ولفت المشاركون الانتباه إلى الأساليب التي يحدد فيها القرار أدوار مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وأمانتها العامة والأمين العام للمنظمة، مثل تعزيز وحدة السلام والأمن والوساطة التابعة لها، على النحو المتوخى في الفقرة ٤ منه. ولاحظوا أن دعم هذه الهياكل التنظيمية يتسم بأهمية قصوى لتعزيز قدرات المنظمة أساسا في مجال الوساطة. ومن ناحية أخرى، أشار البعض إلى أن نفس القدر من المسؤولية يقع على عاتق الدول الأعضاء في المنظمة نظراً إلى ضرورة توفر الإرادة السياسية والزخم اللازمين لتحقيق التنمية المؤسسية.

ولوحظ أن التفاعل بين منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء فيها من جهة وفيما بين تلك الدول من جهة أخرى يندرج في صميم القرار. ولذلك، فإن القرار يمد الدول الأعضاء بالزخم اللازم لجعل عملها أكثر استباقية، ولتقديم اقتراحات بشأن كيفية تعزيز قدرات المنظمة في مجال الوساطة. وقد أسند القرار دورا خاصا إلى فريق الاتصال لمجموعة أصدقاء الوساطة، الذي يجسّد الهدف المتمثل في زيادة التفاعل. ولفت العديد من المشاركين الانتباه إلى أن فريق الاتصال، الذي تتشارك في رئاسته تركيا والمملكة العربية السعودية وغامبيا والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، هو ثاني أكبر فريق في منظمة المؤتمر الإسلامي حيث أنه يضم حاليًا ٢٤ عضوًا. ولوحظ أن ذلك يدل على الإرادة السياسية القوية التي تعتبر بالغة الأهمية لتعزيز قدرات المنظمة في مجال الوساطة. وذهب المشاركون إلى إن المهمة العاجلة لفريق الاتصال هي تيسير المداولات، إلا أنه يتوقع منه أن يقوم أيضا، مع تقدم أعماله، بتوفير التوجيهات لتعزيز قدرات المنظمة في مجال الوساطة.

وأشار المشاركون في كثير من الأحيان إلى الفقرة ٥ من القرار، التي تؤكد على أهمية تعزيز الشراكات بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وسلطوا الضوء على الخطوات العملية العديدة التي يمكن اتخاذها في هذا المجال. فإن الاطلاع على خبرات المنظمات الدولية الأخرى ذات القدرات القوية في مجال الوساطة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لكل منظمة من أجل بناء المزيد من القدرات. كما شددوا على أن هذا الأمر أساسي لتحقيق أفضل استخدام للآليات الدولية القائمة، بدلاً من السعي إلى إنشاء آليات جديدة. وقيل أيضا إن إقامة شراكات حيوية تتطلب الاضطلاع بعملية طويلة الأجل، إلا أن بإمكان منظمة المؤتمر الإسلامي أن تستفيد كثيرا من خبرات الجهات الأخرى. وبشكل أكثر تحديدا، لفت المشاركون الانتباه إلى أن العديد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي هي أيضا أعضاء في الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. وتوفر هذه الأشكال

من التداخل فرصة كبيرة من حيث إمكانية الوصول حيث تكون الدول الأعضاء المعنية قادرة على أخذ زمام المبادرة في عرض الرؤية الواردة في القرار على المنظمات الإقليمية الأخرى والسعي إلى تحقيق التآزر. وتشمل توصيات محددة أخرى وضع صيغة لإقامة شراكة كاملة مع وحدة دعم الوساطة التابعة للأمم المتحدة وفريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في برنامج صنع السلام ومنع نشوب النزاعات التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وتم التأكيد على أن ذلك يعتبر أساسيا لإنشاء الشبكات التي يمكن أن تيسر التآزر فيما بين المنظمات لأغراض الوساطة.

كما رحب المشاركون بالخطوات الأولية نحو تنفيذ الفقرة ٧ من القرار، التي يطلب فيها إلى الأمين العام تشكيل ''شبكة للوسطاء والمبعوثين الخاصين والخبراء التابعين لمنظمة المؤتمر الإسلامي''. وتم التأكيد على أن هؤلاء الأشخاص يمثلون الشخصيات القيادية لتوجيه المنظمة والدول الأعضاء والقيام بدور حاسم في شرح الأفكار المتعلقة بالوساطة.

وبالإشارة إلى الفقرة ٨، التي يطلب فيها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي توفير فرص التدريب على حل النزاعات والوساطة، أثنى المشاركون على برنامج الشهادات ''الوساطة من أجل السلام'' الذي بدأته تركيا بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ودفع بضرورة ألا تركز منظمة المؤتمر الإسلامي فقط على توليد القدرة المؤسسية لأغراض الوساطة وإنما أيضا على توليد القدرات عموما من خلال توفير التدريب للدبلوماسيين من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ودعيت الدول الأعضاء إلى توليد فرص تدريب مماثلة لمضاعفة الجهود الحالية. وأشار بعض المشاركين أيضا إلى احتمال تحقيق المكاسب من خلال إيجاد/توسيع فرص التدريب المحدد الهدف المخصص للدبلوماسيين بحيث يشمل نطاقها الدبلوماسيين من المستوى المتوسط إلى كبار الدبلوماسيين.

وأخيرا، أكد المشاركون على أن مواصلة عقد مؤتمر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعني بالوساطة على أساس سنوي، على النحو المطلوب في القرار رقم 53/45-POL، أمر مهم نظراً لأن المؤتمرات توفر منصة هامة لتبادل الأفكار ليس فقط بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بل أيضا بين الأكاديميين والخبراء. كما أن ذلك يتسم بأهمية بالغة للحفاظ على الزخم اللازم من أجل تعزيز قدرات منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال الوساطة.

ملاحظات ختامية

في ملاحظاته الختامية، أشار سعادة السفير بوراك أكشابار، المدير العام لإدارة منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات بوزارة خارجية الجمهورية التركية، إلى أن المؤتمر الأول للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالوساطة المعقود في عام ٢٠١٧ جرى تنظيمه إقرارا بأن العالم الإسلامي يواجه تحديات كبرى وبأن البحوث، والمناقشات، والتوصيات، والخبرات، وعملية إضفاء الصفة المؤسسية، والتمويل، وتقريبا جميع القدرات والجهود الرامية إلى بناء القدرات موجودة خارج نطاق عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي. وشدد على أن عملية منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام تتطلب قدرا كبيرا من الاهتمام والرعاية والجهد والإرادة. وأبرز السفير أكشابار كذلك أنه على الرغم من أن النزاعات على المستوى العالمي تسجل تراجعا أكثر من أي وقت مضى، فقد شهدت تصاعداً اعتبارا من عام ٢٠١٠ وأنها، في أية حال، لم تسجل تراجعا على الإطلاق في المنطقة الجغرافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. بل على

العكس من ذلك، فإن هذا التصاعد يرجع في الغالب إلى النزاعات التي تشهدها المنطقة الجغرافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. فاعتبارا من عام ٢٠١٥ فصاعدا، إن الفجوة بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان غير الأعضاء فيها اتسعت من حيث اتجاهات النزاع اتساعا كبيرا جدا.

واستدرك السفير أكشابار قائلا إن الجهود تبذل حاليا للتصدي لهذا الاتجاه السلبي، مما يجعل قرار منظمة المؤتمر الإسلامي رقم 53/45-POL، الذي يوفر العديد من الفرص ويساعد على توليد القدرات في مجال الوساطة، وسيلة لمنع نشوب النزاعات وحلها. ويتمثل القصد من القرار في: (١) زيادة التفاعل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و (٢) بناء القدرات، سواء على الصعيد الوطني أو في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، بسبل منها الوساطة. وذكر أن عدة مشاركين أشاروا إلى الفجوة القائمة بين التعهدات المقطوعة والتنفيذ الفعلي. فإن هذا القرار يحقق بالفعل نتائج ملموسة، مثل إنشاء فريق الاتصال لمجموعة أصدقاء الوساطة، الذي يمكن أن يسهل التفاعل المركز والمحدد الهدف على مسائل السلام الرئيسية ودور الوساطة. وتوجد أيضا فرصة تدريب الدبلوماسيين التابعين لمنظمة المؤتمر الإسلامي، التي أعلن عنها حديثا، وكذا هذا المؤتمر بحد ذاته. وسيتواصل عقد هذا المؤتمر سنويا لتوفير منصة تعزز كل من التفاعل وقدرة الوساطة لدى منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء فيها. ولذلك فقد كان قد نُفذ جزء كبير من القرار، حتى قبل الذكرى السنوية الأولى لاعتماده. إلا أن السفير أكشابار أشار إلى أن القرار رقم 53/45-POL لا يزال غير منفذ كليا ولا يزال يتعين اتخاذ خطوتين، على وجه التحديد، لتشكيل شبكة من الوسطاء والمبعوثين الخاصين والخبراء، فضلا عن إعداد مدونة قواعد سلوك للوسطاء، بما يشمل نهج الوساطة المراعية للاعتبارات الثقافيةً. أما فيما يتعلق بالتوصيات، فأكد السفير أكشابار مجددا ضرورة تحديد الأولويات، أي (١) زيادة التفاعل و (٢) بناء القدرات. أما فيما يتعلق بالأولوية الأولى، فيتعين على منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء فيها ألا تكتفي باستخدام فريق الاتصال، بل أن تتفاعل أيضًا بشكل أفضل مع العمل الجاري في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. وشكر الأمين العام والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي على ما قدماه من دعم وأشار إلى أن المؤتمر يمثل نقطة تحول بالنسبة إلى مواصلة تنفيذ القرار رقم 53/45-POL. وأضاف قائلا إن نتائج المؤتمر ستعمم على مجموعة أصدقاء الوساطة في كل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تشارك تركيا في رئاستها. وفي ختام المؤتمر، شدد السفير أكشابار على وجود الزخم الكافي والاهتمام القوي فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والصكوك المناسبة والاستعداد اللازم لدى الرؤساء المشاركين من أجل السعي إلى حل هذا الكم الهائل من النزاعات.